اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

10 April 2002
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

نيويورك، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

ورقة عمل مقدمة من إندونيسيا باسم أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

عملا بالمقررات التي اتُخذت في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ بشأن عملية الاستعراض المعززة، ولا سيما الفقرتان ٤ و ٥، عُهد إلى الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المجتمِعة هنا اليوم بما يلي:

- دراسة التقدم المحرز فيما يتعلق بالتحقيق الكامل لأهداف المعاهدة والالتزامات والتعهدات التي صدرت في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها ومؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠؛
- اتخاذ الترتيبات الإجرائية اللازمة لمؤتمر الاستعراض.

ووفقا للمواقف القائمة على المبادئ، التي تأخذ بها حركة عدم الانحياز منذ عهد طويل في مجال نزع السلاح النووي، ما زالت دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتمسك تمسكا كاملا بتعهداتها والتزاماتها الصادرة بموجب المعاهدة، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرين المعقودين في عام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ بشأن المعاهدة. وأود في هذا الصدد أن أشير إلى ورقة العمل الشاملة التي قدمتها الحركة في أثناء مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، والتي ترد في الوثيقة NPT/CONF.2000/18.

وما زلنا على اقتناع راسخ بأن المعاهدة تشكل أداة رئيسية في الجهود المبذولة لوقف الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية. ونشير في هذا السياق إلى أن الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ تهيب باللجنة التحضيرية أن تقدم توصيات إلى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥ بشأن هذه المسائل. وينبغي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة

110402 110402 02-32317 (A)
0232317

أن تسعى إلى تحقيق توازن عادل بين الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة الواقعة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، بغية القضاء على الأسلحة النووية بشكل كامل.

ونؤكد من جديد اقتناعنا بأنه، توطئة للقضاء الكامل على الأسلحة النووية، ينبغي، على سبيل الأولوية، مواصلة الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وما زالت حركة عدم الانحياز ترى أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا يشكل خطوة إيجابية نحو بلوغ الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. ونحن نرحب بالجهود التي تهدف إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم، وندعو إلى التعاون والتشاور على نطاق واسع من أجل إبرام اتفاقات يتم التوصل إليها بحرّية بين دول المنطقة المعنية. ونؤكد من جديد أن من الضروري في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة لجميع دول المنطقة بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. ونحث الدول على إبرام اتفاقات تهدف إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في الأقاليم التي لا توجد بها هذه المناطق، وفقا لأحكام الوثيقة الختامية الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح والقواعد، والمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩. ونؤكد مجددا في هذا السياق تأييدنا لوضع منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، ونرى أن إضفاء الطابع المؤسسي على الوضع المذكور سيشكل تدبيرا هاما يؤدي إلى تعزيز نظام عدم الانتشار في تلك المنطقة.

وتود دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تؤكد مجددا إلحاح وأهمية إكساب هذه المعاهدة طابعا عالميا، ولا سيما عن طريق انضمام الدول التي تمتلك قدرات نووية إلى المعاهدة في أقرب موعد ممكن، وتعرب عن عزمها على بذل جهود دؤوبة من أجل تحقيق هذا الهدف. ونحن نؤكد من جديد تأييدنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتحقيقا لهذه الغاية، نؤكد من جديد ضرورة التوصل على وجه السرعة إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بتوافق الآراء فيما يتصل بهذه المسألة ولقراري مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١). ونهيب بكافة الأطراف المعنية أن تتخذ خطوات عاجلة وعملية نحو إنشاء هذه المنطقة، وأن تقوم ريثما يجري إنشاؤها بمطالبة إسرائيل، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة

عدم الانتشار و لم يعلن نيته الانضمام إليها، بأن تتخلى عن حيازة الأسلحة النووية وتنضم إلى المعاهدة دون إبطاء، وأن تخضع جميع منشآتها النووية على الفور لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتباشر أنشطتها ذات الصلة بالأسلحة النووية وفقا لنظام عدم الانتشار. ونشير إلى أن مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ أكد مجددا أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحقيقا للهدف المتمثل في التقيد بالمعاهدة من جميع الدول في الشرق الأوسط.

ونشير أيضا إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ حثت الدولتين الحائزتين للقدرات النووية في جنوب آسيا على الانضمام إلى المعاهدة بوصفهما دولتين غير حائزتين للأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتهما النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونؤكد من جديد موقفنا القائم على المبدأ الذي نلتزم به منذ أمد طويل تأييدا للوقف التام لجميع التجارب النووية، ونود التشديد في هذا الصدد على أهمية التوصل إلى تقيد جميع البلدان بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ينبغي في جملة أمور أن تسهم في عملية نزع السلاح. وننوه بأن ١٦٥ دولة قد وقعَّت على المعاهدة، وأن ٩٠ دولة قد صدقت عليها إلى الآن.

وتؤكد دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مجددا أهمية التوصل إلى تطبيق جميع البلدان لنظام الضمانات التابع للوكالة وتحث جميع الدول التي لم تضع اتفاقات الضمانات الشاملة بعد موضع التنفيذ على أن تقوم بذلك بأسرع ما يمكن. ويرى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ في هذا أحد الأهداف الرئيسية، وذلك من أجل تعزيز وتحسين نظام التحقق الخاص بنظام عدم الانتشار. ونؤكد في هذا الصدد أهمية نظام الضمانات التابع للوكالة، بما فيه اتفاقات الضمانات الشاملة، وكذلك البروتوكولات الإضافية النموذجية. بيد أننا لا نود أن نرى الجهود الدولية الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على الضمانات الشاملة تذوى، إيثارا لفرض تدابير وقيود إضافية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي التزمت فعلا بمعايير عدم الانتشار، ونبذت خيار الأسلحة النووية.

ونشير في هذا الصدد إلى أن معاهدة عدم الانتشار تعزز تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية عن طريق توفير إطار من الثقة والتعاون يمكن من خلاله تطبيق تلك الاستخدامات. ونؤكد مجددا في هذا السياق حق الدول الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف في إجراء بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، دون

تمييز، وفي الضمان الكامل لحرية نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بحرية إلى جميع الدول الأطراف دون تمييز أو معوقات.

وتؤكد دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مجددا دعوتها إلى التنفيذ الكامل للالتزام الصريح الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، بأن تقوم بالقضاء الكامل على ترساناتها النووية وصولا إلى نزع السلاح النووي. ونحن في انتظار إثبات هذا الالتزام دون إبطاء من خلال الإسراع بعملية المفاوضات، ومن خلال تنفيذ الخطوات العملية الثلاثة عشرة اللازمة لإحراز تقدم منهجي وتدريجي نحو إخلاء العالم من الأسلحة النووية، حسبما تم الاتفاق عليه في عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي قد توقع أن تؤدي النتائج الناجحة التي تمخض عنها مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ إلى الوفاء بالتعهد الصريح الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها والتنفيذ الكامل للخطوات العملية الثلاثة عشرة، فلم يتحقق في هذا الصدد أي قدر يذكر من التقدم.

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أتناول بعض التطورات التي تعني الحركة، والتي طرأت منذ مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠:

- ما زال القلق يساورنا إزاء بطء التقدم المحرز نحو نزع السلاح النووي؛
- على الرغم من أنه قد تم إحراز قدر من التقدم في التخفيضات الثنائية والتخفيضات التي تجري من طرف واحد، وتحديد الأسلحة النووية التي تم نشرها والمخزنة، فإن عدد الأسلحة النووية ما زال يقدر بعدة آلاف؛
- لا يوجد حتى الآن ما يدل على تنفيذ التدابير المتفق عليها لخفض حالة تشغيل الأسلحة النووية؛
- ما زالت مذاهب الدفاع الاستراتيجي تطرح أسبابا منطقية لاستخدام الأسلحة النووية، حسبما يتبين من استعراض السياسات الذي أجرته مؤخرا إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية، بغرض النظر في توسيع نطاق الظروف التي يمكن في ظلها استخدام الأسلحة النووية، والبلدان التي يمكن أن تستخدم ضدها هذه الأسلحة؛
- يساورنا القلق أيضا إزاء التطورات التي تهدد مبدأ عدم النكوص عن نزع الأسلحة النووية، وتحديد الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة، واتخاذ تدابير لخفضها؛
- إن العواقب التي قد تترتب على القرار الذي اتخذته إحدى الدول الأطراف في معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بالانسحاب من

المعاهدة توجد تحديات جديدة للاستقرار الاستراتيجي ولمسألة منع حدوث سباق على التسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نشدد، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٦/٢٣، على الضرورة الملحة لبدء الأعمال الفنية المتعلقة بمنع حدوث سباق على التسلح في الفضاء الخارجي. وترى دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تنفيذ نظام للقذائف من أجل الدفاع الوطني يمكن أن يطلق إشارة البدء في سباق للتسلح، ويتسبب في مواصلة تطوير نظم القذائف المتقدمة، وزيادة عدد الأسلحة النووية؛

- لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نهيب في هذا الصدد بجميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية التي يلزم أن تصدق على هذه المعاهدة كشرط أساسي لدخولها حيز النفاذ، أن تواصل بذل الجهود من أجل كفالة دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر. ونؤكد مجددا إيماننا بأنه لا غنى لتحقيق أهداف المعاهدة بصورة كاملة من استمرار الالتزام بنزع السلاح النووي من جانب جميع الدول الموقعة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية؛

- ما زالت المواقف المفتقرة إلى المرونة قائمة من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تواصل منع مؤتمر نزع السلاح، وهو هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح، من إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. وما زلنا نؤمن بضرورة إجراء مفاوضات بشأن وضع برنامج تدريجي للقضاء الكامل على الأسلحة النووية، له إطار زمني محدد، ويشتمل على اتفاقية للسلاح النووي، ونؤكد مجددا في هذا الصدد دعوتنا إلى القيام في أسرع وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية القصوى بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. ونشدد في هذا الصدد مرة أخرى على ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع من وجود التزام بمواصلة المفاوضات المفضية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه واختتام هذه المفاوضات في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ومن دواعي أسفنا أنه لم يحرز أي تقدم فيما يتصل بالوفاء بهذا الالتزام رغم مرور خمسة أعوام على صدوره؛

- ما زال من المتعذر على مؤتمر نزع السلاح استئناف مفاوضاته المتعلقة بوضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا وعلى نحو فعّال لحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية أو غير ذلك من أجهزة متفجرة، مع

مراعاة الأهداف المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على حد سواء؛

- لم يطرأ تقدم فيما يتصل بتقليص الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في سياسات الأمن من أجل الإقلال إلى أدنى حد من خطر استخدام هذه الأسلحة في أي وقت على الإطلاق، وتسهيل عملية التخلص الكامل منها.

ونؤكد مجددا مرة أخرى تأييدنا لعقد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وما زلنا ندعو إلى اتخاذ مزيد من الخطوات المفضية إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن ضرورة قيام هذه الدورة باستعراض تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وتقييمها، مع التأكيد من جديد على مبادئها وأولوياتها.

وفضلا عن ذلك، يساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم نحو إنفاذ إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي أعرب فيه رؤساء الدول والحكومات عن عزمهم السعي إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، وعلى إبقاء الخيارات مفتوحة أمام تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي لتحديد السبل والوسائل اللازمة للقضاء على الأخطار النووية. وندعو مرة أخرى إلى عقد مؤتمر دولي في أقرب موعد ممكن بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن وضع برنامج تدريجي للقضاء نهائيا على الأسلحة النووية مع تحديده بإطار زمني للقضاء على جميع الأسلحة النووية، وحظر تطويرها وإنتاجها واقتنائها وإجراء التجارب عليها وتكديسها وتحويلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتهيئة المجال للقضاء عليها. كما يساورنا بالغ القلق إزاء التدهور التدريجي لمبدأ تعددية الأطراف، ونشدد على أهمية الجهود الدولية الجماعية في تعزيز السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما.

وترى دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن هذه اللجنة التحضيرية ينبغي أن تعالج جميع المسائل الإجرائية اللازمة للمضي قدما في أعمالها، فضلا عن المسائل الجوهرية، على النحو المحدد في مؤتمري عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠. ونشير إلى أن الوثيقة الختامية تنص بوضوح على أنه ”ينبغي أن تنظر اللجنة التحضيرية في كل دورة من دوراتها في مسائل جوهرية محددة تتعلق بتنفيذ المعاهدة والمقررين ١ و ٢ وكذلك القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في عام ١٩٩٥، ونتائج مؤتمرات الاستعراض اللاحقة“.

وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي للجنة التحضيرية أن تركز من الناحية الجوهرية على نزع السلاح النووي ضمانا لاشتمال التقارير التي تقدمها الدول على بيان سليم بالتقدم الذي أحرزته في تحقيق نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نرغب في الإشارة إلى أن الوثيقة

الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ دعت جميع الدول الأطراف، في إطار العملية المخصصة لاستعراض الاتفاقية، إلى تقديم تقارير دورية عن تنفيذ المادة السادسة والفقرة ٤ (ج) من المقرر المتخذ في عام ١٩٩٥ والمعنون ''مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي''. وتتوقع دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الدول الأطراف أن تقوم الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بتقديم تقارير لكل دورة من دورات اللجنة التحضيرية، بما في ذلك هذه الدورة. ونتوقع أن تغطي التقارير المتعلقة بالمادة السادسة المسائل والمبادئ التي تتناولها الخطوات الثلاثة عشرة، وأن تشمل معلومات محددة ووافية عن كل من هذه الخطوات. كما ينبغي لهذه التقارير أن تتناول، في جملة أمور، السياسات والنوايا الراهنة، فضلا عن التطورات الناشئة في هذه المجالات.

كما تؤمن دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بأنه ينبغي أيضا للجنة التحضيرية أن تركز من الناحية الجوهرية على الشرق الأوسط، وتشير كذلك إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ قد دعت جميع الدول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، وغيرها من الدول المهتمة بالأمر، أن تقدم تقارير عن طريق الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى رئيس مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، وكذلك إلى رئيس اجتماعات اللجنة التحضيرية التي ستعقد قبل ذلك المؤتمر، بشأن الخطوات التي اتخذتها لتعزيز تحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وتتوقع دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تقدم جميع دول الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، تقارير في هذا الصدد، حسب المتفق عليه في الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠.

وتشير كذلك دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى أنه قد تم تخصيص وقت محدد في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ وفي أثناء عملية التحضير له لمناقشة ودراسة الاقتراحات المتعلقة بالأحكام الواردة في المادة السادسة من المعاهدة وفي الفقرتين ٣ و ٤ (ج) من المقرر المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن ''مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين''، الذي يتناول نزع السلاح النووي، وبالقرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وفي هذا السياق نؤكد من جديد أهمية قيام مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥ بإنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الأولى للتداول بشأن الخطوات العملية لبذل جهود منهجية وتدريجية للقضاء على الأسلحة النووية، وكذلك هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الثانية للنظر في التوصيات المتعلقة بتنفيذ القرار المتخذ بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وإصدار توصيات بشأن هذه المقترحات. ونحن نشدد كذلك في هذا الصدد ونؤكد على ضرورة أن

تخصص اجتماعات اللجنة التحضيرية، وهذا الاجتماع الخاص أيضا، وقتا محددا في برامج عملها للمداولات المتعلقة بنزع السلاح النووي وتنفيذ القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وترغب حركة عدم الانحياز في الختام أن تؤكد مجددا على موقفها الداعي إلى إسناد رئاسة مؤتمر الاستعراض وكذلك اللجنة التحضيرية الثالثة/الأخيرة للمؤتمر لممثلين يجري اختيارهم من بين أعضاء الحركة.

وختاما نود أن نطلب إلى الأمانة العامة تعميم هذا البيان بوصفه ورقة عمل مقدمة إلى اللجنة التحضيرية.